

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٨
المعقدة يوم الاثنين
١٠ آذار/مارس ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ٤٨

(زمبابوي)

السيد سينغوي

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

تكريم ذكرى دينغ زيانج، زعيم الشعب الصيني، وسيد أمجد علي، العضو الفخري في لجنة الاشتراكات

تنظيم الأعمال

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

.../..

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.48
15 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 - 794,
.2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥

تكريم ذكرى دينغ زياوبينج، زعيم الشعب الصيني، وسيد أمجاد علي، العضو الفخرى في لجنة الاشتراكات

١ - بناء على دعوة من الرئيس، التزم أعضاء اللجنة الصمت لمدة دقيقة.

(L.2/Rev.1 و A/C.5/51/L.41/Rev.1) تنظیم الاعمال

الرئيس : قال إن برنامج العمل المقترن للجنة الخامسة للجزء الأول من الدورة المستأنفة يرد في الوثيقة (A/C.5/51/L.42/Rev.1). واستر على الانتباه إلى الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (1/A) يبلغه فيها بمقرر الجمعية العامة إحالة بند إضافي إلى اللجنة بعنوان "تمويل فريق المراقبين العسكريين الملحق لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الإمتحان" للتزامات الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا" (البند ١٦٥ من جدول الأعمال).

وأعاد إلى أذهان الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في قراريها ٢١٤/٥١ و ٢١٥/٥١ بشأن تمويل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا على التوالي، العودة إلى النظر في تمويل المحكمتين لعام ١٩٩٧ في الجزء الأول من دورتها الحادية والخمسين المستأنفة استناداً إلى مقترنات الميزانية المنقحة المقرر أن يقدمها الأمين العام وتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ونظراً لأن الأمين العام لم يقدم بعد أي مقترنات للميزانية، فإنه يقترح أن تؤجل اللجنة النظر في هذه البنود إلى الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٤ - وقد تقرر ذلك.

الرئيس: قال إنه، فيما يتعلق بمسألة تعزيز هيئات المراقبة، قررت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من الفرع ثالثاً من قرارها ٢١٤/٥٠، أن تنظر في دورتها الخمسين المستأنفة في طرائق تعزيز آليات المراقبة الخارجية التي تقرر إنشاؤها بموجب مقررها ٧٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢. وفي وقت لاحق، قررت الجمعية العامة في مقررها ٥٠٣/٥٠، أن ترجئ النظر في التقارير ذات الصلة بشأن المسألة إلى دورتها الحادية والخمسين.

٦ - الآنسة رودريغز (كوبا): قالت إن وفدها يرى أنه يلزم المزيد من الوقت لإجراء مناقشة وافية بشأن تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية المعروضة حالياً على اللجنة. كما أنه ليس من الواضح السبب الذي من أجله ينتظر في بعض تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية تحت البند المتعلق بالميازانية البرنامجية. وبالنسبة لمتابعة قرارات الجمعية العامة، طلبت الجمعية في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٢١/٥١، أن يقدم الأمين العام تقريراً عن إعادة التوزيع لكي تنظر فيه في دورتها المستأنفة، ولكن قائمة الوثائق تخلو من هذا

التقرير. وعلاوة على ذلك، فقد طلب في الفقرة ٢٠ من ذلك القرار تقديم تقرير عن تنفيذ البرنامج بحلول ١ آذار/مارس ١٩٩٧، ثم تساءلت عن الوقت الذي يتم فيه توفير التقرير.

٧ - وفيما يتعلق بمتابعة القرار ٢١٤/٥١، يود وفدها أن يتلقى معلومات من وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم عن حالة الوظائف الإضافية وما إذا كانت جزءاً من عملية تفاوضية، وعن الحالة بالنسبة للقدرة الاستيعابية للمكاتب وأماكن وقوف السيارات.

٨ - وأخيراً، تساءلت عما إذا كان قد أحرز أي تقدم نحو تعيين نائب لأمين سر اللجنة.

٩ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه فيما يتعلق بتعزيز هيئات المراقبة الخارجية، قدم اقتراح بشأن زيادة أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفريق العامل الرفع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه نظراً لوجود اهتمام واسع بهذه الفكرة، فإن وفده يعتزم إجراء مشاورات غير رسمية خلال الدورة المستأنفة ثم التقدم باقتراح رسمي.

١٠ - الرئيس: قال، رداً على ممثل كوبا، أنه تم تعيين نائب لأمين سر اللجنة.

١١ - الآنسة بينيا (المكسيك): قالت إنه لم تقدم أي معلومات بشأن أداء الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ولما كان الأمر لم يرجأ، فإنها تود أن تعرف متى ستبحثه اللجنة. وأضافت أن تقريرلجنة البرنامج والتنسيق يأخذ حالياً شكل ورقة عمل، وتساءلت متى يمكن للجنة أن تتوقع صدور تقريرها الرسمي. وفضلاً عن ذلك، لا تشير قائمة الوثائق إلى أي تقارير إضافية عن موضوع تحسين الحالة المالية للمنظمة، الأمر الذي كان سيلقي الترحيب.

١٢ - وبالنسبة لزيادة أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، قالت إن وفدها يعتقد أن تعزيز آليات المراقبة هذه يجب أن يكون شاملـاً للمنظمة وليس انتقائـياً.

١٣ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية يتبعـن أن تنظر في اللجنة الخامسة من منظور المالية والميزانية على وجه الدقة. وبالنسبة للأفراد الذين تقدمـهم الحكومـات والكيـانـات الأخرى دون مقابلـ، يبدو أن الجـلـستـين المـخـصـصـتين لـلـمـنـاقـشـةـ الـعـامـةـ غـيـرـ كـافـيـةـ نـظـراـ لـلـدـلـالـةـ الـاستـثـانـائـيـةـ لـهـذـهـ الـمـسـأـلةـ. وـيـنـبـغـيـ توـفـيرـ جـلـسـةـ إـضـافـيـةـ وـاحـدةـ عـلـىـ الأـقـلـ. وبـالـنـسـبـةـ لـقـوـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـرـاـقبـةـ فـضـ الاـشـتـباـكـ، يـوـدـ أـنـ يـعـرـفـ متـىـ سـيـعـرـضـ التـقـرـيرـ المـتـعلـقـ بـتـسـوـيـةـ الـمـنـازـعـاتـ عـلـىـ الـلـجـنـةـ.

١٤ - الأنسة غويوكوشايا (كوبا): قالت إن وفدها يوافق على تخصيص وقت إضافي لمناقشة مسألة الأفراد الذين تقدمهم الحكومات والكيانات الأخرى دون مقابل. كما أن اللجنة الخامسة تعتمد بحث مسألة إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان من وجهة نظر الميزانية، ولكن هذه المسألة لم ترد في برنامج عمل الدورة المستأصلة، وهي تود أن تعرف ما إذا كانت اللجنة ستبحث هذا البند خلال الدورة الحادية والخمسين. وأضافت أنها تتفق مع ممثل المكسيك حول ضرورة صدور التقارير المتعلقة بالحالة المالية للمنظمة في أقرب وقت ممكن نظراً لأهمية الموضوع. وأن وفدها يوافق على استعراض جميع هيئات المراقبة في وقت واحد من أجل تحديد الأولويات بالنسبة لتعزيزها. ويود أيضاً معرفة المركز الحالي لمجلس الكفاءة نظراً لأن الجمعية العامة دعت في قرارها ٢٢١/٥١ إلى إجراء تحليل حكومي دولي لهذه الهيئة.

١٥ - السيد ذو الكفل (مالطا): أيد الاقتراح الخاص بتخصيص وقت إضافي لمسألة الأفراد الذين تقدمهم الحكومات والكيانات الأخرى دون مقابل وقال إنه يتفق مع كوبا حول وجوب تعزيز هيئات المراقبة على نطاق المنظومة وليس على نحو انتقائي. وجدير بالذكر أن زيادة عدد الأعضاء ينطوي على زيادة التكاليف أيضاً.

١٦ - السيد مكتفى (الجزائر): أيد ملاحظات ممثل كوبا.

١٧ - الرئيس: قال إنه أخذ علماً بتعليقات الأعضاء وأنه سوف يتشاور مع المكتب ويقدم تقريراً عن آرائه في جلسة لاحقة. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في السير وفقاً لبرنامج العمل المقترن كما هو وارد في الوثيقة A/C.5/51/L.42/Rev.1 مع حذف البندين ١٣٧ و ١٣٩، وأخذ الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الاعتبار.

١٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

التقرير المرحلي الثامن عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/51/7/Add.4) و A/51/23

١٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قدم التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/51/23). وقال إن هذا النظام وضع لكي يحل محل النظم الإدارية الحالية، وكثير منها مضى عليه أكثر من ٣٠ سنة، وتزويد جميع مراكز العمل الرئيسية بنظام حديث للمعلومات الإدارية.

٢٠ - وأضاف أنه نظراً لتشابك النظام واتساع نطاق الأنشطة التي يشملها، كان لابد من التغلب على كثير من الصعوبات ومن بينها أغلاط النظام، وسوء البيانات في النظم الموجودة من قبل، والصعوبات الكامنة

في ضرورة قيام مئات من الموظفين بتغيير الطريقة التي ظلوا يعملون بها لسنوات طويلة تغييراً تاماً، فضلاً عن تعلم مفاهيم وإجراءات جديدة استُحدثت مع النظام الجديد. غير أنه لا ينبغي لهذه الصعوبات أن تخفي واقع أن النظام يعمل بطريقة مرضية على وجه العموم وأن التكامل بين مختلف الاستخدامات كان موفقاً. وقد وجدت مراكز عمل تم فيها تنفيذ النظام، بما في ذلك بانكوك وفيينا، أنه يتميز بطابع عملي وفعال وأن من المتوقع أن يتم بحلول نهاية عام ١٩٩٧ تزويد جميع مراكز العمل الأخرى بهذا النظام. وسوف يقدم الأمين العام في تقريره المرحلي التاسع معلومات عن نتائج الجهد المبذولة لإصلاح ما تبقى من مشكلات.

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم للتقرير الخامس للجنة الاستشارية بشأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/51/7/Add.4)، وأوصى بأن تأخذ اللجنة الخامسة علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/51/23 وأن تعتمد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن التقرير.

٢٢ - الآنسة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءلت عن متى ستبحث المسائل المطروحة في تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٢٣ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن هذه المسائل سوف تبحث في التقرير المرحلي التاسع الذي سيتم الانتهاء من إعداده عادة في الخريف في الوقت المناسب لانعقاد الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

٢٤ - السيد سكوت (فرنسا): استرعى انتباه اللجنة إلى أن المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سوف ينعقد لبحث ما إذا كان نظام المعلومات الإدارية المتكامل أو بعض النظم الأخرى لإدارة المعلومات ينبغي تنفيذها في اليونيسيف. لذلك قد يكون من المستصوب للجنة أن تنتظر قرار اليونيسيف قبل اتخاذ أي إجراء بشأن الموضوع.

٢٥ - السيد مكتفي (الجزائر): قال إنه بينما لا يعترض وفده على الاقتراح الداعي إلى أن تأخذ اللجنة علماً بتقرير الأمين العام، فإنه ما زال يشعر بالقلق إزاء نطاق المشكلات التي لا تزال تؤثر على تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقر الرئيسي.

٢٦ - الآنسة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية)، تؤيد لها الآنسة انسيرا (كوستاريكا): قالت إنه قد يكون من المفيد، في ضوء التعليقات التي أدلت بها وفود شتى، وخاصة وفد فرنسا، عقد جلسة قصيرة غير رسمية لايضاح المسائل التي ما زالت مدعوة للقلق وتقديم توجيهات بشأن إعداد التقرير المرحلي التاسع.

٢٧ - الرئيس: اقترح إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة برئاسة المقرر.

- ٢٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

٢٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قدم تقريرا عن الحالة المالية الراهنة للمنظمة وقال إنه كان هناك منذ عام ١٩٩٤ نمو إسمى صفرى في مستوى الاعتمادات الخاصة بالميزانية العادلة وأن الاعتمادات المخصصة لفترة الستين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كانت بالفعل أقل بمقدار ٥ ملايين دولار من فترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ويمثل مخطط الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ بأسعار ١٩٩٦ - ١٩٩٧ المنقحة تخفيا آخر في الموارد الحقيقة بمبلغ ١٢٣ مليون دولار. وترتدى معلومات مفصلة عن الحالة المالية في مجموعة الرسوم البيانية التي أتيحت لأعضاء اللجنة.

٣٠ - وقال إن الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام، قد انخفضت في عام ١٩٩٦ ثم في عام ١٩٩٧ بعد أن كانت قد بلغت الذروة في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥. ومن بين النتائج التي ينطوي عليها هذا الانخفاض أن التدفقات النقدية ستنخفض أيضا في المستقبل. لذلك من الضرورة القصوى تحصيل الاشتراكات المقررة غير المسددة. ولاحظ في هذا الصدد أن المدفوعات تخطت بدرجة طفيفة الأنصبة المقررة لميزانية العادلة في عام ١٩٩٦.

٣١ - وقال إن متاخرات الميزانية العادلة انخفضت بمقدار ٥٣ مليون دولار من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦. خلال الفترة ذاتها، ارتفع عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل من ٩٤ إلى ٩٨ دولة، في حين انخفض عدد الدول الأعضاء التي لا تقدم مدفوعات لميزانية العادلة من ٢٢ إلى ١٢ وانخفض عدد الدول الأعضاء المديونة بأكثر من نصيتها المقرر عن السنة الجارية في نهاية العام من ٧١ إلى ٦١.

٣٢ - وأضاف أنه كان هناك اتجاهان متناقضان فيما يتعلق بمتاخرات حفظ السلام. فقد ازدادت متاخرات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ١١٠ ملايين دولار من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، في حين انخفضت متاخرات جميع الدول الأعضاء الأخرى بمقدار ٢٠٢ مليون دولار. وعلى العكس مما كان عليه الوضع في عام ١٩٩٥، تجاوزت مدفوعات حفظ السلام بشكل طفيف الأنصبة المقررة في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة لحفظ السلام في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٦، ١١٦ في المائة من مستوى نشاط حفظ السلام.

٣٣ - وقال إن مدفوعات الولايات المتحدة لمتأخراتها من الاشتراكات المقررة لكل من الميزانية العادلة وميزانية حفظ السلام كانت متأخرة وجزئية. وباعتبارها نسبة مئوية من إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة لكل من الميزانية العادلة وميزانية حفظ السلام، بلغت حصة الولايات المتحدة ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو مستوى لم يسبق أن بلغته إلا في عام ١٩٩٠. ومما خصع أكثر من أثر المبالغ المتراكمة والمترکزة نحو الأنصبة المقررة غير المسددة واقع أنه من المتعذر التنبؤ بسداد المدفوعات.

٣٤ - وتطور إلى التدفق النقدي للصندوق العام المشترك عن الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦، واسترعي الانتباه إلى تحول حدث مؤخرا في نمط الأرصدة النقدية، حيث تضخمت الأرصدة السالبة الصغيرة المسجلة عادة في حوالي شهر أيلول/سبتمبر في كل من السنوات الأربع الأولى من الفترة المستعرضة في عام ١٩٩٥ وبلغت رصيدها نقديا سالبا قدره ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٥ وأكثر من ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦.

٣٥ - غير أن عام ١٩٩٧ بدأ بصورة أكثر إشراقا مع قيام ٢٨ دولة عضو بسداد اشتراكاتها للميزانية العادية بالكامل بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير وهو ما فعلته أيضا ١١ دولة أخرى في شباط/فبراير. وبإضافة إلى ذلك، سددت ١٥ دولة مدفوعات جزئية من اشتراكاتها في الميزانية العادية خلال الشهرين الأوليين من العام. غير أنه على الرغم من هذه المدفوعات، أفادت التنبؤات بالعودة إلى تدفق نقدي سالب في وقت لاحق من العام يبلغ الذروة في تشرين الثاني/نوفمبر بقرابة ٣٥٠ مليون دولار. ونظرا لأنه لا يوجد لدى المنظمة أي رأسمال أو احتياطيات وأنها تعتمد على الاشتراكات المقررة، فقد نشأت دائرة مالية طائشة نتيجة للتأخر في سداد الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وأسفرت المدفوعات المتأخرة عن تدفقات مالية سالبة في الميزانية العادية، ومن ثم نشأت الحاجة إلى الاقتراب من حساب حفظ السلام. وما ترتب على ذلك من عجز في سداد التزامات حفظ السلام. وحتى تكمل الدائرة، طلب وبالتالي من الدول الأعضاء تمويل التزامات حفظ السلام للتعويض عن السداد المتأخر للأنصبة المقررة.

٣٦ - واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كانت المنظمة مدينة بأكثر من ٨٥٠ مليون دولار مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات العسكرية، وهو مبلغ يقل عن مجموع المبلغ المتاضر لعام ١٩٩٥ ولكنه أكبر من مجموع عام ١٩٩٤.

٣٧ - وقال في ختام بيانيه أنه يصف الصحة المالية للمنظمة بأنها غير جيدة ولكنها أقل سوءا من العام السابق. وقد تمكنت من الصمود لمدة عام آخر.

٣٨ - الآنستة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى الرسم البياني رقم ٤ وأعادت إلى الأذهان أن الجمعية العامة زادت اعتمادات الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في إطار التقديرات المنقحة بمبلغ ٢٢ مليون دولار تقريبا. ومن ثم فإن مجموع المبلغ في آخر السنة ينبغي أن يكون ٦٣٠ مليون دولار وليس ٦٠٨٠ مليون دولار.

٣٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن الأرقام التي قدمتها الآن ممثلة الولايات المتحدة صحيحة. غير أنه من الناحية العملية لا تعقد الأمانة العامة مقارنة للاعتمادات إلا بالنسبة للميزانية بكاملها. وأي بيان عن إضافة أموال أو طرح أموال على مدى السنة سوف يتتوفر في مرحلة لاحقة.

٤٠ - السيد نور (مصر): قال إن اسم مصر لا يظهر ضمن قائمة الدول الأعضاء التي تلقت المنظمة اشتراكاتها بالكامل في الميزانية العادية لعام ١٩٩٧ بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد سددت حكومته اشتراكاتها المقررة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وطلب من الأمانة العامة إصدار قائمة منقحة في وثيقة رسمية.

٤١ - السيد سیال (باكستان): قال إنه ينبغي للرسوم البيانية التي عممتها وكيل الأمين العام أن تقتربن بأرقام. وأن وفده يود أيضاً أن يشير إلى أن باكستان قد دفعت اشتراكاتها المقررة في موعدها ولكن اسمها لا يظهر بين البلدان المدرجة في القائمة على أنها فعلت ذلك.

٤٢ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن باكستان سددت في الواقع اشتراكاتها المقررة ولكن المال وصل بعد إعداد القائمة. وقد دفعت مصر اشتراكاتها بالعملة المحلية. وما زالت هذه الأموال محل مقاضة ولم تستلم رسمياً بعد.

٤٣ - السيد سکوتي (فرنسا): أعرب عن امتنانه للمعلومات المتعلقة بالأموال التي تدين بها الدول الأعضاء للمنظمة، ولكنه يود في المستقبل أن يرى أرقاماً مثلما يرى رسوماً بيانية.

٤٤ - السيد ريفا (الأرجنتين): قال إنه من المهم أن يصدر كبار المسؤولين بالأمم المتحدة بيانات عامة عن الحالة المالية للمنظمة. وأعرب عن قلق حكومته لعدم ظهور اسم الأرجنتين ضمن البلدان التي تدين لها المنظمة بمبالغ كبيرة مقابل المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات العسكرية. وأن مجموع المبالغ المستحقة للأرجنتين حالياً ٢٠ مليون دولار.

٤٥ - الآنسة بینیا (المكسيك): قالت إن التقارير الشفوية، رغم أنها تنطوي على معلومات، فإنها ليست بدليلاً للتقارير الرسمية الخطية إلى الجمعية العامة. وأعربت عن قلق وفدها لأنها، على الرغم من تيسير حالة التدفق النقدي، فلا تزال الأموال المستحقة مقابل المساهمة بقوات ومعدات المملوكة للوحدات العسكرية لا تسدّد على وجه السرعة.

٤٦ - السيد غريفر (أوروغواي): طلب مزيداً من المعلومات عن احتمالات سداد تكاليف القوات والمعدات في عام ١٩٩٧.

٤٧ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إنه مع اعتبار الحالة القائمة يمكن للمنظمة إبقاء الدين المستحق مقابل القوات والمعدات عند المستوى الراهن. وبدون سداد دفعات كبيرة من المتأخرات، فإن هذا هو أقصى ما يمكنه التنبؤ به. وسوف تبذل جهود بالطبع لسداد الديون القديمة ولكنه لا يتوقع انفراجاً كبيراً.

٤٨ - السيد هانسون (كندا): قال إن وفده يود الإعراب عن انزعاجه للجوء إلى الاقتراض الداخلي من أجل تمويل عمليات حفظ السلام. كما أن حكومته تشعر بالقلق للارتفاع الظاهر في مستوى الدين فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات العسكرية بالمقارنة بالدين المتعلق بالقوات.

٤٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن الأمانة العامة عانت مشكلات كبيرة في الاتفاق على قيمة القوات والمعدات مع الدول الأعضاء. وأضاف أنه على الرغم من أن المنظمة تحاول مراعاة الإنصاف، فإنها تميل إلى جانب سداد ديون القوات قبل سداد ديون المعدات. وذلك يرجع إلى ازدياد التعقيد في المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات العسكرية.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/50/945) و (A/C.5/51/9*, A/51/7/Add.3)

٥٠ - السيد سيفان (الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم): قال إن مراقبى الحسابات الخارجيين والداخليين على وشك أن يبدأوا في مراجعة أنشطة الشراء التي يضطلع بها مكتبه، وأنه يبحث مراجعى الحسابات الخارجيين على تقييم إجراءات الشراء المنقحة وتنفيذها فضلاً عن أداء شعبة المشتريات والنقل.

٥١ - وقال إنه يود أن يتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء لما أبدته من اهتمام بالغ في التعجيل بإصلاح نظام الشراء بالأمم المتحدة. وأضاف أن مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم يأخذ توصيات وتوجيهات الدول الأعضاء مأخذ الجد وأنه يتصرف بناءً عليها، فضلاً عن اتخاذ الإجراء اللازم بشأن التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومراجعى الحسابات الخارجيين ومكتب خدمات المراقبة الداخلية ومراجعى الحسابات الداخلية التابعين له.

٥٢ - واسترعي انتباه الوفود إلى الخطأ الذي حدث سهوا في المرفق الأول من تقرير الأمين العام (A/C.5/51/9*) بشأن توصيات فريق الخبراء والإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة بناءً عليها. وينبغي قراءة البند ٦ من المرفق الأول كما يلي: "إلغاء اللجان المحلية المعنية بالعقود". وهذه التوصية لم تقبل في الواقع ويجرى تعزيز اللجان المعنية بالفعل.

٥٣ - وعلى الرغم من وجود اختلافات في الرأي، فإنه على يقين من أنه تم إحراز تقدم حقيقي. وقد كانت جهود إعادة تشكيل شعبة المشتريات والنقل مشجعة بوجه خاص. وتم إصدار توجيهات منقحة على صعيد السياسة واتخاذ إجراءات جديدة بالنسبة للجنة العقود بالمقرب. وسوف تكون المسودة النهائية لكتيب المشتريات معدة للنشر في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتم تنقية أكثر من نصف الكتيب الحالي بشكل أو بآخر، وأن معظم النصوص المنقحة، على الرغم من عدم صدورها بعد، يجرى تنفيذها في نظام الشراء بالأمم المتحدة.

٥٤ - وقال إنه حدث انخفاض كبير في عدد الاستثناءات من نمط العطاءات التنافسية بموجب القاعدة المالية ١١٠ - ١٩. فقد انخفض عدد هذه الحالات من ٣٤٤ في عام ١٩٩٤ إلى ١٥٩ في عام ١٩٩٦ وانخفضت القيمة الدولارية المتعلقة بذلك من نحو ٧٠ مليون دولار إلى نحو ٩٥ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، وكما طلبت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٣ من تقريرها، وما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢١٦/٤٩ جيم، فإن مكتبه يضع حالياً تعرضاً أدق لمفهوم الحاجة الماسة. وقد انخفض أيضاً عدد حالات الأثر الرجعي من ٢٠٤ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٩ في عام ١٩٩٦. كذلك انخفضت حالات الأثر الرجعي الجزئي من ٢٩٦ حالة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢٧ في عام ١٩٩٦.

٥٥ - وتم إحراز تقدم كبير في فحص واستكمال قائمة الموردين وتوسيع قاعدتها. وينتمي الموردون المسجلون إلى ٦٢ دولة من الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز مراقب. ومن بين الموردين المسجلين رسمياً وعددهم ١٨٣١، قام مكتبه بالشراء من ٣٥٣. ومن بين الموردين المسجلين بصفة مؤقتة وعدد هم ٦٨٠ قام مكتبه بالشراء من ٣٨٤. وتم تفويض المزيد من السلطة إلى المكاتب الميدانية، ولكن المعلومات المتعلقة بأنشطتها في مجال الشراء لا ترتد إلى المقر. ومن الطبيعي أن يختلف نمط الشراء في الميدان عن الصورة القائمة في المقر.

٥٦ - وقال إنه تبذل جهود لمعالجة مسألة تفويض سلطة الشراء مع المسائلة الكاملة. ويقوم مكتبه برصد الحالة بدقة ويعتمد تقييم التحسينات في العملية الناجمة عن منح سلطة التوقيع لفرادى موظفي المشتريات.

٥٧ - وفيما يتعلق بوجهات نظر اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٠ من تقريرها بشأن الموظفين الأربع المعارضين من حوكمة دون تكلفة المنظمة شيئاً، من المهم الانتظار ريثما تناقش الجمعية العامة مسألة الموظفين المعارضين برمتها والاسترشاد بما تتخذه من مقررات. غير أنه يود في الوقت نفسه أن يصرح بأن ما من موظف معارض قد اضططع بأعمال يمكن تأويلاً لها على أنها تبعث على تضارب في المصالح.

٥٨ - وقال إن وضع السياسات والإجراءات شئ وتنفيذها شئ آخر تماماً. وتم إحراز تقدم لا بأس به في الجوانب المتعلقة بالسياسات والإجراءات من جوانب إصلاح نظام الشراء، ولكن ما زال يتبعه القيام بالمزيد من أجل التنفيذ الكامل للإجراءات ذات الصلة. ومن المهم بصفة خاصة أن يكون هناك اتساق في تطبيق الإجراءات الجديدة. وثمة صعوبة كبيرة تمثل في أن شعبة المشتريات والنقل لا تتوفر لديها سيطرة كاملة على عملية الشراء برمتها. وهناك حالات تدخل كثيرة من جانب الإدارات والمكاتب التي تتقدم بطلبات للشراء، وليس ذلك من حيث تقديم قوائم الموردين فحسب، وإنما أيضاً من حيث التأثير على اتجاه القرارات. وقال إن مكتبه يدرس هذه المسائل، ولكن ما لم يتم ولحين أن يتم تزويد شعبة المشتريات والنقل بالموارد والخبرات اللازمة، فإن هذه الجهود مصيرها الفشل.

٥٩ - وأضاف أن هناك اتجاهها يبعث على الأسف للنظر في الموارد من الموظفين اللازمين لشعبة المشتريات والنقل كل على حدة، دون المراعاة الكاملة لحجم وتشابك أعمالهم. وبينما قد يكون من الممكن

تحقيق وفورات بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار عن طريق خفض الموارد من الموظفين وتوفير وظائف مؤقتة بدلاً من الوظائف الثابتة في الميزانية العادلة، فإنه يمكن تحقيق وفورات بملايين الدولارات إذا منحت الشعبة المستوى المناسب من الموارد من الموظفين.

٦٠ - وقال إن مكتبه طلب مراراً رفع الوظيفة مد - ١ إلى مستوى الوظيفة مد - ٢ حتى يمكن اجتذاب مدير كفء لشغلها. وقد جرت مناقشات متواصلة وغير حاسمة بشأن هذه المسألة مما أدى في نهاية الأمر إلى تكلفة تزيد كثيراً عن بعض مئات من الدولارات اللازمة لرفع مستوى الوظيفة. وأعرب عن أمله في أن تصل الجمعية العامة في النهاية إلى مقرر في دورتها الحالية. كذلك تعذر اجتذاب موظفين أكفاء إلى الشعبة بسبب الوضع المؤقت لمعظم الوظائف.

٦١ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة ترحب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لبدء عملية إصلاح نظام الشراء في الأمم المتحدة. غير أن التدابير، على نحو ما جاء في تقرير اللجنة، لم تكن شاملة بالقدر المتوقع. وفضلاً عن ذلك، فقد تم الأخذ بها في أواخر ١٩٩٦ ومن ثم من السابق لأوانه تقييم أثرها. وقد وأشارت اللجنة في الفقرة ٥ من تقريرها إلى أنه لم يتحقق الكثير بالنسبة لدمج أنشطة الشراء في المقر، كذلك لا يتضح المدى الذي بلغته الاصلاحات من أجل زيادة التعاون عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل الصناديق والبرامج الواقعة في مقر العمل ذاته. وقد أوصت اللجنة باتخاذ خطوات عاجلة للبدء بعملية الاستعراض التي طلبت القيام بها وإبلاغ النتائج إلى الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالتفويض المنح لسلطة الشراء بموجب القاعدة ١١٠ من النظام المالي، أوصت اللجنة الاستشارية برصد الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة حتى الآن على نحو دقيق ثم استعراضها بعد فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر لتقييم أوجه التحسن نتيجة لمنح سلطة التوقيع لفرادي موظفي المشتريات. وفيما يتعلق بمسألة ترتيبات "العقود الشاملة"، أيدت اللجنة وجهة نظر الأمين العام بأنه يلزم قدر أكبر من اليقظة في مراقبة أداء البائعين والاضطلاع بهم مهمة إدارة العقود على نحو يتسم بقدر أكبر من الكفاءة.

٦٢ - وبالنسبة لقائمة الموردين، طلبت اللجنة تنقيح معايير تقييم الموردين وتوسيع قاعدة قائمتهم. وأشار إلى أن قائمة الموردين تستند إلى قاعدة جغرافية ضيقة للغاية. ودعت اللجنة إلى توفير المزيد من الموارد لتمكين الموظفين من السفر إلى أماكن أخرى من أجل توسيع قاعدة الموردين. وفي الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة، انتقدت الممارسة المتمثلة في الاستعانة بالموردين الذين يوصي بهم مقدمو طلبات الشراء، وهي الممارسة التي ينبغي أن تتوقف فوراً.

٦٣ - وبشأن الاستعانة بالسماسرة في عملية الشراء، اقترحـت اللجنة إمكان تفادي بعض المخاطر المترتبة على ذلك عن طريق تنقيح وتوسيع قاعدة بيانات البائعين وترك الخيار للاستعانة بالسماسرة في ظروف استثنائية جداً على أن تسجل هذه الظروف في كل حالة. وبالنسبة لمسألة موافقة لجنة العقود على طلبات الشراء بأثر رجعي وما يسمى بشرط الحاجة الماسة أو التنفيذ الفوري، أخذـت اللجنة علمـاً بالإجراءات التي

اتخذتها الأمانة العامة حتى الآن. غير أن اللجنة أكدت من جديد، على نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، وجوب تعريف الحاجة الماسة بدرجة أكثر وضوحاً. وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٢١٦/٤٩ جيم. وقد دعا هذا القرار نفسه إلى التقدم بمقترنات لتعديل القواعد المالية ذات الصلة حسب الاقتضاء.

٦٤ - وبالنسبة لمسألة الموارد من الموظفين، ترى اللجنة عدم ترك الوظائف شاغرة في خدمات الشراء بينما يعين في الوقت نفسه أفراد معارون من حكوماتهم دون مقابل. وترى اللجنة أن هذا النهج غير مقبول وأنه ينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية، للتأكد من عدم تكراره. وأشارت إلى احتمال وجود تضارب خطير في المصالح، خاصة وأن الموظفين الذين يعملون دون مقابل ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يمكن وبالتالي مساءلتهم بموجب النظميين الأساسي والإداري للمنظمة. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بملء الوظائف الشاغرة في خدمات الشراء في أقرب وقت ممكن.

٦٥ - وقال إنه ينبغي إعطاء أولوية علياً لصلاح نظام الشراء في الأمم المتحدة وصناidiقها وبرامجها، وينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يركز على تقييم مدى كفاية التدابير التي تتخذها الأمانة العامة تمشياً مع توصيات المجلس ذاته وتوصيات اللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

٦٦ - السيد كريشناماشاري (مكتب خدمات المراقبة الداخلية): قال إنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، ينتظر من مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن يقدم تقارير تنطوي على نظرة ثاقبة في الانتفاع بالموارد وإدارتها على نحو فعال وحماية الأصول. وتنفيذاً لهذه التوقعات، قام المكتب بتحديد بعض المجالات ذات الأولوية، ومنها نظام الشراء.

٦٧ - وأضاف أن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات المراقبة الداخلية هو نتاج مراجعة شاملة لحسابات عمليات الشراء من أجل مشاريع التعاون التقني التي تقوم بها دائرة العقود والمشتريات التابعة لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وتشمل مراجعة الحسابات فحص عينة مكونة من ٢٦ من عمليات الشراء قيمتها ٥,٧٨ مليون دولار. وفي إطار إثبات الإدارة السنوي على المشتريات، فإن ذلك يمثل تحفظية كبيرة وأن النتائج التي خلصت إليها عملية مراجعة الحسابات ذات طابع تمثيلي ومادي.

٦٨ - وقد عالجت عملية مراجعة الحسابات عدداً من الجوانب الجوهرية لعمليات الشراء والتعاقدات، بما في ذلك الطريقة التي تم بها تحديد المواصفات وتأكيد الطابع السري للعطاءات، وكفالة الشفافية في قبول العطاءات، وتنفيذ السياسة الرامية إلى زيادة تمثيل الشركات المتممية للبلدان النامية في التقدم بعطاءات، والكفاءة والتوفير في عمليات الشراء والتعاقد، والاحتفاظ بملفات سليمة للبائعين من أجل القيام بعمليات استعراض فعالة للأداء.

٦٩ - وقال إن مدى ما لوحظ من إخلال بإجراءات المراقبة الأساسية والقضايا الأخرى التي أثيرت خلال عملية مراجعة الحسابات، تشير إلى الحاجة لتعزيز عملية الشراء. وكما لاحظت وحدة التفتيش المشتركة، يمثل التقرير استجابة مناسبة من جانب مكتب خدمات المراقبة الداخلية لرغبة الدول الأعضاء في كفالة الشفافية في عملية الشراء.

٧٠ - ويتوقع مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن تقوم الإداره، نتيجة لعملية مراجعة الحسابات ومتابعتها، بتعزيز ما تضطلع به من عمليات للشراء ورصدها ومراقبتها، ومن ثم تعزيز نزاهة العملية وتتوسيع مصادر الشراء وتحسين فعالية التكلفة. وقد أكدت الإداره لمكتب خدمات المراقبة الداخلية أنها قد اتخذت الخطوات الازمة.

٧١ - وقال إن الفرع دال من الجزء الثاني من التقرير يتناول عمليات الشراء التي تتم من خلال وكالات معينة للشراء مرتبة تقييمها ضعيفة أو لا وجود لها، مما يعرض المنظمة لمخاطر جسيمة. ونظراً لأن هذه الفئة شملت مشتريات قامت بها شعبة المشتريات والنقل التابعة لمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، ينبغي لهذا المكتب أن يتخذ أيضاً إجراءات التصحيحية، على نحو ما هو مبين في الفقرة ٢٧ من التقرير. وفي هذا الصدد، لوحظ من الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (A/51/7/Add.3) أن اللجنة أبلغت بوجود بعض المزايا في الاستعانتة بوكلاء وسماسرة في بعض الحالات حيث لا تكون السلع والخدمات متاحة بسهولة أو تكون لها مواصفات مختلفة، بشرط فحص مؤهلات السمسار فحصاً دقيقاً وعدم انطواء ذلك على أي مخاطر تتعرض لها المنظمة. غير أنه، كما لاحظت اللجنة، ينبغي استخدام هؤلاء السمسار في ظروف استثنائية للغاية، وأن تسجل أسباب استخدامهم في كل حالة.

٧٢ - السيد مينكفيلد (هولندا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة-بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا و亨غاريا، بالإضافة إلى النرويج، وقال إنه أخذ علماً بتقرير الأمين العام عن إحراز تقدم كبير في تنفيذ تدابير الإصلاح وفي إنجاز خدمات للمشتريات تتميز بالاستجابة والكفاءة والشفافية. وقد بذل الكثير من أجل التمكين من شراء السلع والخدمات بطريقة أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة. غير أن التحسينات المخطط لها لليست ملحوظة بعد في الأداء اليومي لأنشطة الشراء داخل الأمانة العامة. وتوضح المقارنة بأعمال وحدات المشتريات في المنظمات الدولية الأخرى أن تنفيذ الإصلاح من الناحية العملية ما زال يتطلب المزيد. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ أن بعض التدابير الموجهة إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين أنشطة الشراء في الأمم المتحدة ما زالت لم يُبَت فيها بعد.

٧٣ - وقال إن نتائج العملية الأخيرة لمراجعة الحسابات والفحص التي قام بها مكتب خدمات المراجعة الداخلية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أكدت أهمية توصية اللجنة الاستشارية بأن يتم تحقيق التكامل والتنسيق بقدر الإمكان بين أنشطة الشراء في المقر ومشيلاتها في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والكيانات الأخرى. وأكدت نتائج مكتب خدمات المراجعة الداخلية هذه التوصية. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع

اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي اتخاذ خطوات فورية في إطار زمني محدد، وما زال يشعر بقلق بالغ لعدم تحقيق أي تقدم - فيما يبدو - حتى الآن. وحث الأمين العام على استكمال عملية الاستعراض وإبلاغ النتيجة إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه منتصف الجزء الثاني من دورتها المستأنفة. ومن الواضح أنه يمكن تقديم معلومات أولية عن التقدم المحرز منذ صدور تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقال إن وفده يرحب أيضاً بالحصول على معلومات بشأن النتائج المتحققة حتى الآن في أعقاب تقسيم قسم شراء السلع التابع لشعبة المشتريات والتقليل إلى قسمين منفصلين.

٧٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمبادئ التوجيهية وإجراءات السياسة المنقحة بالنسبة لللجنة العقود بالمقترن، وتنقيح العينات المتصلة بتفويض سلطة الشراء. ويؤيد أيضاً وجهة نظر الأمين العام بعدم قبول توصية فريق الخبراء بإلغاء لجان العقود المحلية. ولاحظ أن توصية فريق الخبراء قد عدلت في أحدث تقرير، وأخذت تشير إلى استعراض أداء لجان العقود المحلية وتعزيزها بدلاً من إلغائها. وأشار أيضاً إلى النظام المنقح للتفويض الفردي لسلطة الشراء. وقال إنه سيُدعى، عندما يحين الوقت، إلى رصد وسيط النظم المنقح وتقييمه عندما يحين الوقت. وأشار إلى أن قائمة الموردين تم فحصها واستكمالها، كما تم تنقيح الإجراءات الخاصة بسابقة مؤهلات الموردين وتسجيلهم. وقال إن هذه التطورات تلقى الترحيب، ولكن ما زال يتطلب القيام بالكثير. وينبغي منح أولوية عليا لوضع قائمة فعالة وعملية تعكس توزيعاً جغرافياً معقولاً للموردين. وينبغي أيضاً توفير معلومات إحصائية تبين عدد المرات التي دعي فيها كل مورد في القائمة إلى التقدم بعطاءً.

٧٥ - وعلى الرغم من أن الشراء الذي يتميز بالانفتاح والشفافية يزيد من التكاليف الظاهرة للشراء، فإن الاتحاد الأوروبي يفضل بقوه العطاءات المفتوحة ومن ثم الوصول المفتوح للمعلومات المتعلقة بالشراء في أوسع منطقة جغرافية ممكنة. وعلى العموم، إن ذلك لا يؤدي إلى إرتفاع التكاليف بل إلى خفضها في الواقع الأمر. وينبغي زيادة استخدام المنشورات التي يساهم في تمويلها الموردون المحتملون، وهذه ممارسة قياسية في منظمات أخرى للإعلان عن فرص الشراء المرتقبة. وتساءل عن السبب في عدم استخدام شبكة الإنترنت بدرجة أكبر وكذلك "نشرة المشتريات المستكملة" التي يصدرها مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات.

٧٦ - وقال إن من شأن زيادة عدد الموردين المسجلين وزيادة استخدام الإعلان أن تؤدي إلى مزيد من الشفافية وتجعل المنظمة أقل عرضة للانتقاد بأن قدراً كبيراً جداً من المشتريات يأتي من قلة ضئيلة من الدول الأعضاء. وتفيد المعلومات المقدمة من الأمانة العامة أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من جميع عمليات الشراء التي تضطلع بها الأمانة العامة في نيويورك ذهبت إلى شركات الولايات المتحدة. وفي حين أنه ليس من غير الطبيعي بالنسبة للبلد المضيف أن يكون له ميزة ما عندما يتعلق الأمر بفرص الشراء، فإن الأرقام تدل على قصور خطير في تشغيل نظام الشراء. كذلك، فإن المعلومات الدورية الشاملة عن العقود الممنوحة، على أساس كل بلد على حدة، ستكون أدلة مفيدة لزيادة المساعدة.

٧٧ - وقال إن الإتحاد الأوروبي يؤيد الأخذ بترقيب ينبغي بمقتضاه إعطاء الأفضلية في منح عقود شراء السلع والخدمات، من بين الموردين المؤهلين بدرجة متساوية، إلى الموردين من الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكاتها المقررة أولاً بأول.

٧٨ - لقد حدد مكتب خدمات المراقبة الداخلية الشراء على أنه مجال يخضع للمراقبة على سبيل الأولوية. ويرحب تقرير الأمين العام بعدد من التوصيات التي من شأنها زيادة الكفاءة الإجمالية لعمليات الشراء، والقضاء على إجراءات الشراء التي لا تتفق مع القواعد. وقال إنه يحث الأمين العام على كفالة الامتثال للقواعد، وتحميل فرادي الموظفين، إذا اقتضى الأمر، المسئولية عن أعمالهم أو عن عجزهم عن الاضطلاع بأعمالهم.

٧٩ - وقال إن الإتحاد الأوروبي أخذ علما بالجهود المبذولة لتخفيض عدد حالات الشراء ذات الأثر الرجعي المحالة إلى لجنة العقود بالمقر. وعلى الرغم من عدم إمكان القضاء كلياً على هذه الحالات، فإنه يبدو أن هناك مجالاً كبيراً لمزيد من التحسينات. وفضلاً عن ذلك، فإنه عندما تنشأ ظروف استثنائية ينجم عنها سحب دعوة للتقدم بعطاء، ينبغي تزويد المتأثرين بذلك بالمعلومات المناسبة.

٨٠ - وأكد تأييد وفده لطلبات تصنيف وظيفة مدير شعبة المشتريات والنقل عند مستوى مد - ٢. وإذا أريد بلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق الاتساق بين عمليات الشراء في أنحاء المنظومة، فإن هناك حاجة واضحة إلى خبرات جديدة على مستوى مد - ٢ لتجويه العمليات. وقال إنه يؤيد أيضاً توصية اللجنة الاستشارية بملء الوظائف الشاغرة المتعلقة بالشراء في أقرب وقت ممكن. وينبغي للأمين العام أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات في المستوى الإجمالي للنشاط، مقيساً بالاعتبارات المالية وبعدد العقود، فضلاً عن الآثار المتربعة على العقود الشاملة التي لا بد وأن تقلل من عبء العمل. وقال إنه يتوقع أن يؤخذ في الاعتبار الإنخفاض الأخير في المستوى العام للنشاط، فضلاً عن الافتراضات الواقعية بالنسبة للمستقبل القريب، لدى وضع مقترنات الميزانية لفتره السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

٨١ - ورحب، في ختام كلمته، بالتقدم الكبير الذي أحرز بشكل ظاهر في إصلاح نظام الشراء على نحو ما ورد بيته في تقرير الأمين العام، وأعرب عن ثقته بأن المسائل المعلقة سوف تعالج على وجه السرعة. وقال إنه ينبغي إيلاء الاهتمام إلى الاضطلاع بإدارة العملية بمعرفة موظفين قادرين على إنجاز ما هو متوقع من وحدة للمشتريات تتالف من كفاءات فنية. وينبغي أن يتضمن التقرير القادم عن إصلاح نظام الشراء معلومات عملية بدرجة أكبر عن التقدم المحرز أو عدمه.

٨٢ - السيد لوزينسكي (الإتحاد الروسي): رحب بالجهود المبذولة من جانب الأمين العام في مجال إصلاح نظام الشراء وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج ملموسة في القريب العاجل. وقال إن وفده يؤيد النتائج الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الموضوع (A/51/7/Add.3). وأضاف أنه من المأمول أن يتم في القريب العاجل الانتهاء من عملية الإصلاح، ومن الضروري من أجل تحقيق النجاح إعداد تقرير يقدم صورة

كاملة عن أنشطة الشراء. وإذا لم تتوفر معلومات شاملة سيكون من المتعذر بالنسبة للجنة أن تضع تقييما سليما لفعالية التدابير المتخذة. وقال إن وفده يترقب باهتمام التقرير القادم لمجلس مراجعي الحسابات، المشار إليه في الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٨٣ - ورحب بالتدابير الرامية إلى إصلاح شعبة المشتريات والنقل على نحو ما ورد بيته في تقرير الأمين العام. وينبغي القيام بدراسة دقيقة لإمكانية الجمع بين مختلف الوحدات التي تتضطلع بعمليات الشراء في كيان واحد يتميز بالشفافية. ومن شأن حل هذه المسائل أن يكون عاملا حاسما في أن يكتب النجاح لصلاح عملية الشراء.

٨٤ - وقال إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بشأن تفويض سلطة الشراء، على النحو الوارد في الفقرة ٩ من تقريرها. وبالنسبة لمسألة الموردين، مازال يتبعن تحقيق هدف التوسيع في عدد الموردين وضمان أوسع توزيع جغرافي ممكن. ويحتاج الأمر إلى تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال. وقال إن وفده يرحب أيضاً بأراء الأمانة العامة بشأن النسبة المئوية للسماسرة المسجلين كموردين للأمم المتحدة.

٨٥ - وبشأن حالات الشراء ذات الأثر الرجعي، فإن وفده يتفق مع النتائج الواردة في الفقرات ١٦ إلى ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، ويتعلّق إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ جيم على نحو أكمل. وفي حين يتفهم وفده صعوبات التخطيط للشراء، وخاصة في الظروف السريعة التغير التي لا يمكن التنبؤ بها والمرتبطة بعمليات حفظ السلام، فإنه يأمل في إمكان إحراز تقدم في ذلك المجال. وبالنسبة لمسألة الموارد من الموظفين في مجال الشراء، فإن عبء العمل بالنسبة للموظفين المعينين يشكل مسألة أساسية، وقال إن وفده سيرحب بالحصول على معلومات أكمل وخاصة بالنسبة لحجم السلع والخدمات المشتراء مباشرة بمعرفة شعبة المشتريات والنقل في عام ١٩٩٦، بالمقارنة بـأعوام السابقة. ولا توجد دائماً مقارنة بين الجداول الواردة في الوثائق المعروضة على اللجنة والجداول الواردة في التقارير السابقة، مما يزيد من الصعوبة أمام اللجنة للقيام بتحليل للمعلومات، وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات مستكملة، على أساس المقارنة بأرقام ١٩٩٦، بشأن تكاليف الشراء بالنسبة لعدد الموظفين، وينبغي أن تدرج هذه المعلومات في التقارير اللاحقة.

٨٦ - وقال إن وفده يشعر بقلق عميق إزاء تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الوارد في مرفق الوثيقة A/50/945، فقد طرح عدد من المسائل الهامة التي ينبغي تناولها بشكل جدي. وأضاف أنه يتطلع إلى صدور تقرير شامل عن مراقبة عملية الشراء، على أن يولي فيه الاهتمام الواجب بهذه المسائل.

٨٧ - السيد فريد (المملكة العربية السعودية): أيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية بوجوب إعطاء عمليات الشراء أولوية عليا في الأمم المتحدة وصناidiqها وبرامجهما، ورحب بالجهود الرامية إلى إعادة تشكيل شعبة المشتريات والنقل وتحسين التدريب والمساءلة. وقال إنه ينبغي وضع برنامج للتدريب في أقرب وقت ممكن من أجل موظفي المشتريات في المقر وفي الميدان. ورحب بالتدابير الجديدة بشأن حالات الشراء ذات الأثر

الرجعي، وخاصة قرار مساعلة المسؤولين شخصيا عن التفويضات غير السليمة، وإن كان وفده يدرك أنه لا يمكن القضاء كليا على هذه الحالات في مجال عمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يرحب بالاصدار المرتقب لدليل المشتريات الجديد، ويؤيد الجهود الرامية إلى وضع قائمة للموردين تستند إلى قاعدة جغرافية أوسع.

٨٨ - وقال إنه مما يدعو إلى الانشغال أيضا أن ضعف إدارة المخزون يمكن أن يؤدي إلى شراء زائد للأصناف بتكلفة كبيرة. ومن المؤسف أن الصعوبات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد أدت مؤخرا إلى منح عقد لمقدم عطاء متأخر فتحت مظاريف عطائه بعد الجلسة العلنية لفتح المظاريف. كذلك ينبغي وقف ممارسة استخدام موردين يوصي بهم مقدمو طلبات الشراء. وقال أن وفده يرحب بجهود الأمين العام لإصلاح نظام الشراء بالأمم المتحدة بغية ضمان الحصول على السلع والخدمات على نحو سريع وفعال من حيث التكلفة.

رفع الجلسة الساعة ١٢/٥٥